

الواقع الحضارى العربى

فى البداية أعترف صراحة أننى لست رجل سياسة ولا أدعى مقدرك على التحليل السياسى، ولكن لما كان موضوع دراسة المسرح السياسى فى الوطن العربى، لا بد وأن تكون له خلفية حضارية انطلاقاً من أن المسرح السياسى إفراز حضارى فى فترة زمنية معينة، كان لزاماً على أن أحاور أن أدرس الواقع الحضارى العربى فى فترة التناقضات، وهى الفترة الواقعة من نكسة يونيو ١٩٦٧ حتى أواخر السبعينات متناولاً دراسة الواقع الحضارى (بكوناته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية) وعناصر أو محاور أساسية تتمثل فى أحداث هامة أثرت فى هذا الواقع الحضارى أو كانت إفرازاً لهذا الواقع، وأهم هذه المحاور هى: قضية فلسطين، ونكسة يونيو ١٩٦٧، وعبور أكتوبر، وقضية الحرية فى العالم العربى. ولم تكن نكسة يونيو ١٩٦٧ وليدة لحظة بعينها بل كانت نتيجة لتراكمات عديدة على كل المستويات وعلى كل الجبهات العربية فلقد تصاعدت الأخطار فى الربع الأول من عام ١٩٦٧ ولا شك فى أن

هذا التصاعد على الجبهتين العربية والإسرائيلية كانت له مبرراته، لكنها على الجانب الإسرائيلي، كانت تستمدّ مناصرة مباشرة من موقف الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تواجه مرحلة هامة من مراحل تدهور نفوذها العربي في منطقة الشرق الأوسط. بالإضافة إلى أن عامل الوقت كان هو أحد الدوافع لتدبير العدوان وشن الحرب من جانب إسرائيل، خصوصاً بعد إغلاق مضائق تيران قبيل الخامس من يونيو ١٩٦٧، والذي كان له ردّ فعل كبير على المستويين العربي والإسرائيلي، فالملحوظ أن العرب قد ساعدوا من حيث يعلمون أو لا يعلمون على دفع المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في الاندفاع نحو الحرب، إذ أن الحركة المسرحية الخاصة بإغلاق مضائق تيران كانت قد ألهبت حماس الرأي العام العربي إلى أبعد حدّ فاشتدّ التيار العاطفي الكاسح، بالإضافة إلى أن الدين كان يدعم هذا الموقف، وأخذ مشايخ المسلمين وبطاركة المسيحيين، يتدّدون بإسرائيل.

ويمكن القول باختصار: إن نكسة يونيو ١٩٦٧ كانت قد بدأت عام ١٩٤٨ وأسهمت فيها كل الحكومات البيروقراطية والديكتاتورية، ومن ثم أسهمت فيها أيضاً وبدرجات متفاوتة كل القيادات الجماهيرية المتسلّقة والتي تحولت إلى قوى يمينية ذيلية أحياناً، تتعقب الأحداث للاستفادة منها هذا؛ على الجوانب الإقليمية أو المحلية، أما على الجوانب الدولية العربية، فقد كانت العلاقات

العربية في هذه الفترة في حالة من التفسخ لم تعانها من قبل. فضلاً عما ذكرنا من أن الأوضاع الداخلية في أيّ من الدول العربية لم تكن تسمح إطلاقاً بتصاعد الأخطار نحو الحرب مع إسرائيل والتعجيل بها، وعلى هذا فالتكسة قد جاءت وليدة مجموعة متشابكة من الظروف الموضوعية والذاتية الداخلية، والخارجية، بالإضافة إلى الأوضاع الطبقيّة التي سنتحدث عنها في حينها. ولا يمكن إغفال الجانب السياسي والعسكري، لذلك فإن أية محاولة لإرجاع التكسة إلى ظرف دون آخر، أو إلى سبب دون آخر، ربما يكون من شأنه أن يحجب الرؤية الشاملة للمسببات الحقيقية للتكسة.

ويمكن القول إن التكسة التي أودت بالعرب في يونيو ١٩٦٧ قد لقننا درساً باهظ الثمن، لأن ما يدور في الجبهة الداخلية العربية لا يمكن فصله عما تنتهي إليه الأمور في الجبهة العسكرية، فالسلبات والنواقص في الجبهة الداخلية لها انعكاسات مباشرة على مصير المعركة ضدّ العدوان الخارجي، وعليه فهل تتحرر العقليّة العربية من الطائفية والعشائرية التي أدّت بصورة أو بأخرى إلى نكسة يونيو التي لا نغالي إذا قلنا إنها من أقسى ما واجهناه في تاريخ عملنا الثوري.

ونستطيع أن نردّ الصدمة التي أصابت الوجدان العربي من أثر نكسة يونيو ١٩٦٧، إلى اعتبارات عديدة لعل أهمها ما قامت به

« أجهزة الإعلام^(١) » من دور هام في هذا المجال متمثلاً في التضخيم في قوة واستعداد الجيش العربي وقدرته على سحق إسرائيل في فترة وجيزة مع تصويرها للقوة اليهودية على اعتبار أنها مجموعة من العصابات اليهودية المشتتة، والتي لا يجمعها سوى الدين اليهودي والفكر الصهيوني بكل ما يمثله من جوانب متطرفة وعدوانية لا تكون شعباً منسجماً ولا تجمعاً متكاملًا، وهي غير قادرة على الدخول مع العرب في معركة فاصلة، ووصل هذا الاتجاه إلى أقصى مداه على يد بعض الكتاب العرب المحافظين الذين أكد أحدهم استناداً إلى المنهج المعيب في تفسير « الشخصية الإسرائيلية^(٢) »، على

(١) وعلى العكس نجحت أجهزة الإعلام الإسرائيلية نجاحاً ملحوظاً في تأييد عدوانها على البلاد العربية عام ١٩٦٧ عن طريق حملة دعائية قوية فرضت على العالم وجهة النظر الإسرائيلية وذلك في غياب تام لوجهة النظر العربية والتي زاد من تشويها بعض التصريحات غير المسئولة لعدد من الزعماء والمسؤولين العرب مما دفع إسرائيل لاستغلال هذه التصريحات في جانبها لكسب الرأي العام العالمي وتصوير إسرائيل كحمل وديع تريد القوة العربية الضخمة أن تلقيه في البحر، انظر السيد يس، الشخصية العربية (بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر، ط ١، ١٩٨١) ص ٩١.

(٢) طرح الدكتور حسن ظاظا، سيات الشخصية الإسرائيلية، وهي متمثلة في التعصب العنصري حول أسطورة خاصة بالأعراق والأنساب والتعصب الديني حول شريعة اعتبرها اليهود خاصة بهم لأنهم شعب الله المختار. وحتمية الصراع وفناء اسم العالم أمام إسرائيل. انظر: الشخصية الإسرائيلية، عالم الفكر العدد الرابع، المجلد العاشر ص ٣٠.

ضوء تاريخ اليهود منذ أقدم العصور، إلى أن هؤلاء اليهود يحجمون عن لقائنا وجهاً لوجه وأن إسرائيل تستطيع أن تتحمل من الهوان ما لا يطيقه بشر ولا تدخل معنا في صدام مباشر بالسلاح، وأن أسلحة اليهود مهما تعاضم شأنها، لا تكفى للقضاء على ما في طبيعتهم من جبن أصيل، ويرد السيد يس، أسباب الصدمة العربية بعد نكسة يونيو إلى عاملين أساسيين حيث يقول:

«في يقيننا أن جسارة الصدمة التي أصابت الوعي العربى تردّ إلى عاملين أساسيين أولهما: تضخم صورة الذات العربية نتيجة للأوهام التي زرعت في أذهان الجماهير العربية عن القوة التي لا تقهر للقوات المسلحة العربية. وثانيهما: المحاولات الدعائية المنظمة التي أسهم فيها عدد من المثقفين العرب الذين يفتقرون إلى النظرة العلمية، والتي حاولت بدأب الإقلال من خطر العدو الإسرائيلي والاستهانة بقدراته ورسم صورة مزيفة لحقيقة أوضاعه الاجتماعية والسياسية والعسكرية».

ولقد عشنا جميعاً الفترة التي أعقبت نكسة يونيو ١٩٦٧، حيث تبارى المفكرون العرب الذين ينتمون إلى اتجاهات سياسية (متباينة)^(١) لتفسير الهزيمة، منهم من قال بأن سبب الهزيمة هو البعد

(١) إن نجاح إسرائيل في يونيو ١٩٦٧ وراءه تاريخ طويل من العمل الدائب وتضامن يهودى مدهش داخل البلاد وخارجها، وتجد عكس هذا في البلاد =

عن الدين، ومنهم من قال إن العامل الحاسم في الهزيمة يرجع إلى التطور التكنولوجي الإسرائيلي والتخلف العربي في نفس المجال، ومنهم من وجدها فرصة سانحة للهجوم على الاشتراكية. غير أن أهم التفسيرات وأخطرها قاطبة هي تلك التي تتعلق بتشريع الشخصية المصرية بوجه خاص والعربية بوجه عام، كما يرى السيد يس حيث يقول:

«لقد ركزت هذه التفسيرات التي وجدت سنداً قوياً لها في واقعة الهزيمة الساحقة، على السلبيات (والفردية والمظهرية والفهلوية والافتقار إلى المبادأة والعجز عن العمل الجماعي)^(١) ومن ناحية أخرى أغرقنا التحليلات الاجتماعية للمجتمع العربي التي صورته لنا مجتمعاً تقليدياً يقوم على اعتبارات القرابة أكثر من اعتبارات الإنجاز والكفاءة، مجتمعاً يتكون من مجموعة من الأميين الذين يعجزون بحكم وصفهم عن استيعاب العلم والتكنولوجيا. وبعبارة موجزة قدمت لنا صورة بالغة الكآبة للشخصية المصرية وفي نفس

= العربية حيث المارك الجائبة، والعداءات المذهبية المزعومة، وتجارب السياسة والأيدولوجيات المتباينة.

(١) يمكن القول إن هذه السلبيات ليست سمات ثابتة في المجتمع العربي، وإنها هي تغلب على طبقة البورجوازية الصغيرة والبيروقراطية الجديدة من أفراد الطبقة الوسطى، ولا تنطبق بشكل شامل على مجتمع الفلاحين (فسمّ التفاح بالأسفل والحب وسمه الحزن والتغنى بالماضى كلها سمات بورجوازية).

الوقت رسمت لنا صراحة وضمناً صورة مسرفة في المبالغة عن الشخصية الإسرائيلية العصرية (التكنولوجية)^(١) المتقدمة».

ولقد تركزت هذه التيارات التي فسرت السبب في هزيمة يونيو ١٩٦٧ والتي اهتم بها بعض الباحثين من وجهة النظر العربية في ثلاثة تيارات..

يعرضها السيد يس كما يلي:

١ - التيار العلماني الليبرالي: ويرى أن سبب النكسة يتمثل في الجمع بين الدين والدولة، ويدعو هذا التيار لتجاوز النكسة عن طريق فصل الدولة عن التنظيم الديني فصلاً مطلقاً وتدريب العقل وتنظيمه بالإقبال على العلوم الوضعية والتجريبية، كما يدعو إلى أن يتم الإصلاح عن طريق الإصلاح التطوري لا عن طريق الثورة، وأن يعتمد على مبادرة القادة الذين يدفعون إلى الإصلاح دفعاً.

٢ - التيار الإسلامي الديني، وينطلق هذا التيار أساساً من التسليم بعظمة الإسلام كعقيدة وشريعة ويقرر أن سبب الهزيمة يكمن في تخلي العرب عن دينهم، والانتصارات في عرف هذا التيار ليست رهينة بالقوة المادية، وإنما هي نتيجة للأفضلية الروحية.

(١) نحاول القوى الاستعمارية وإسرائيلية إعاقة أي تقدم ثقافي علمي في الوطن العربي، وآخر هذه المحاولات ضرب المفاعل الذري العراقي.

٣ - التيار الثورى: ويمكن القول إن النعمة الرئيسية فى كل الكتابات التى تشكل التيار التقدمى الثورى فى تفسير أسباب الهزيمة، هى ضرورة القيام بشورة شاملة تؤدى إلى إجراء تغييرات جذرية فى جميع مجالات الحياة العربية.

إن هذه التيارات الثلاثة التى تنحصر فيها أسباب النكسة من وجهة نظر عربية ليست كافية تماماً لحصر أسباب نكسة يونيو فثمة تساؤلات أخرى حول أسباب الهزيمة كلها متباعدة أشد التباعد ولا تبرز إلا وجهة النظر الايديولوجية لأصحابها، لذلك سوف نقض النظر عن طرحها، ولكى تكتمل الصورة بشكل موضوعى، يجدر بنا أن ننظر إلى وجهة النظر الأخرى «المعادية»^(١) التى طرحها الدكتور (يهو شفاط هركاى) حيث لخص تيارات خمسة لأسباب الهزيمة العربية فى يونيو ١٩٦٧، حيث يقول:

إن أهم التيارات التى طرحت لتفسير أسباب الهزيمة تتمثل فى تيارات خمسة هى:

١ - التيار الإصلاحى: ويؤكد أن الهزيمة جاءت نتيجة ضعف أساسية فى الإنسان وفى المجتمع وفى أنظمة الحكم العربية، وفى

(١) يردد الأديب الصهيونى الدغاني، الأساطير عن قدرة الفرد الإسرائيلى سواء فى الانتاج أو فى الحرب، فى العلم أو فى الفن. وفى مقابل ذلك يصور الفرد العربى ككائن جاهل مستكين متأخر أهوج، وغير قادر على الفعل.. كما يرى الدكتور سعد الدين إبراهيم.

العلاقات بين الدول العربية، وعلى ذلك يدعو أنصار هذا التيار إلى ضرورة إجراء تغييرات جذرية وعميقة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي وينبغي العمل على خلق الإنسان العربي الجديد عن طريق إصلاح التعليم وتجديد الثقافة وإدخال النظم العصرية الحديثة، اعتماداً على التطوير التكنولوجي، كل ذلك مع إضفاء الليبرالية على أنظمة الحكم.

٢ - التيار الثوري: هذا التيار مع اعترافه بوجود نقاط ضعف جذرية، إلا أنه يحمل أنظمة الحكم المسئولة في المقام الأول. وهو يدعو إلى الثورة الشاملة باعتبارها الحل الأساسي للمشكلة بما يتضمنه ذلك من ضرورة التخلي عن القيم التقليدية.

٣ - التيار الإسلامي: ويرى أنصاره أن المجتمع العربي قد ضعف نتيجة ابتعاده عن «الإسلام»^(١) وأن حل المشكلة يتمثل في

(١) لقد قال الرئيس الراحل عبد الناصر في خطابه لدى افتتاح الدورة الثانية لمؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي يوم ٢٨/٣/٦٩ «لقد كان بين القوات المسلحة من قال بأنه لم تكن ثمة معركة بيننا وبين إسرائيل، وأنه ربما كان ما حدث في خلال معركة ١٩٦٧ هو بإرادة الله لأن ننظر إلى مساوئنا ولنعمل على تقويمها ولنسير على الطريق المستقيم. وواضح وقفها أن الفئات الشعبية تناصر التيار الإسلامي».

العودة إلى الدين وذلك من شأنه أن يحقق الانتصار على إسرائيل.

٤ - التيار الحكومي: (وخاصة جمهورية مصر العربية) وهذا التيار يعترف بالضعف الداخلي ولكنه يركز على التقليل من قبة الهزيمة ومن أهميتها، وعيل إلى إلقاء تبعة الهزيمة على غاتق ظروف عارضة، ويرى أنها نتيجة أخطاء يمكن التغلب عليها وإصلاحها، والحل عنده لا يتمثل في نظام الحكم كما تتطلب الاتجاهات السابقة ولكن «يمنح الثقة للقيادة السياسية»^(١) ويدعو لتقوية نظام الحكم.

٥ - تيار «فتح» ومنظمة التحرير الفلسطينية: والفكرة الرئيسية التي يصدر عنها هذا التيار أن وجود إسرائيل هو سبب الضعف العربي كله، وما دامت إسرائيل قائمة فإن كل علاج للإصلاح الداخلي يوم به العرب هو عبث، ولذلك ينبغي تعبئة كل الجهود لمحاربة إسرائيل وبعد الانتصار يمكن للعرب أن يفرغوا لبرامجهم الإصلاحية.

هذه هي بعض الآراء، التي فسّرت أسباب الهزيمة، سواء أكانت

(١) تحاول السلطة الحاكمة في بعض البلاد العربية بعد النكسة أن تقول إن هدف إسرائيل هو تغيير أنظمة الحكم في بلادهم، وأن من يطالب بالتغيير إنما يخدم أهداف إسرائيل.

عربية أم غير عربية، في اتجاهات ثلاثة رئيسية هي، أسباب عسكرية: تتعلق بكل الأبعاد العسكرية في المعركة، وأسباب سياسية: تتعلق بالافتقار إلى الوحدة القومية بين البلاد العربية، بالإضافة إلى الاعتقاد غير المجدى على «القوى الكبرى»^(١) يمينية كانت أم تقدمية، غربية أم شرقية، والاتجاه الثالث: يتمثل في الأسباب الاجتماعية التي تتعلق بالأبعاد النفسية والاجتماعية والحضارية في المجتمعات العربية التي أدت إلى الهزيمة، ويؤكد هذه الاتجاهات تلك التساؤلات التي يطرحها كميل حواء، حيث يقول: «من الذى هزم. هل هزمت أمة أم مجرد طبقة أو قائد؟ هل هزم شعب، أم هزمت نظرية وخط سياسى؟ هل هزم العرب أم هزم بعض العرب، وانتصر «عرب» آخرون؟ هل هزمت سلبيات العرب أم إيجابياتهم، وما الذى حدث تماماً: هل إن بقعة الزيت اتسعت، أم أن السيف اقترب من القلب؟ هل خسرنا معركة أم خسرنا حرباً؟ هل خسرنا حرباً أم خسرنا ثورة؟»

والواضح أن هزيمة العرب في يونيو ١٩٦٧، هي هزيمة على كل

(١) لقد انقسم العرب إلى قسمين، قسم يلقي اللوم على الذين اطمأنوا إلى التأيد العسكرى والسياسى للسوفييت وتحملهم المسؤولية فيها حدث، ولولا هذا لقامت أمريكا بحل القضية منذ وقت طويل، ومارست ضغطها على إسرائيل، واحتلت المسألة الفلسطينية مكاناً ثانوياً في اتهامات الزعماء العرب نتيجة لخلافاتهم حول أى معسكر يتبعون.

المستويات، فلقد هزم العرب، قبل يونيو، لقد هزموا أخلاقياً، قبل أن يهزموا عسكرياً.. فمن الناحية السياسية، كانت الديكتاتورية سمة مميزة في بعض أنظمة الحكم العربية، ثم زادت بعد العدوان الصهيوني في ١٩٦٧، ولا سيما الديكتاتورية العسكرية، وازدادت الأزمات وازداد التناقض بين الماضي والحاضر واتخذ هذا التناقض شكلاً حاداً،

والواضح أن هزيمة العرب، في يونيو ١٩٦٧، هي هزيمة على كل المستويات فلقد هزم العرب، قبل يونيو، لقد هزموا أخلاقياً، قبل أن يهزموا عسكرياً..، فمن الناحية السياسية، كان الديكتاتورية سمة مميزة في بعض أنظمة الحكم العربية، ثم زادت بعد العدوان الصهيوني في ١٩٦٧ ولا سيما الديكتاتورية العسكرية، وازدادت الأزمات وازداد التناقض بين الماضي والحاضر واتخذ هذا التناقض شكلاً حاداً، لدرجة أنه لم يكن لدينا مجال في ١٩٦٧، للتعلل بما كان يتعلل به العرب في الماضي من رجعية للفئات السياسية الحاكمة أو الافتقار إلى التسليح خصوصاً وأن نكسة يونيو، جاءت بعد حوالى تسعة عشر عاماً من هزيمة عام ١٩٤٨، وكانت هذه الفترة كافية جداً، للسماح للحكومات العربية، للاستعداد لمواجهة إسرائيل. لكن يبدو أن المواجهة، كانت مواجهة إعلامية ودعائية من جانب العرب مما أدى إلى النتيجة المعروفة في يونيو ١٩٦٧. فلقد صرح الرئيس عبد الناصر، بأنه لا ترهينا أمريكا وتهديداتها، فتيار الثورة

التحريرية العربية الجارف لا يمكن بحال أن توقفه أساليب التهديد والضغط والابتزاز الأمريكية، لا يمكن أن توقفه التحركات الأمريكية المريبة نحو البحر الأحمر، ولا التصريحات الحمقاء لقائد الأسطول السادس. لقد عاشت الأمة العربية، جواً من الكذب والخداع، فالصحف، ودور الاذاعة، ومعظم أجهزة الإعلام، كانت وظيفتها، هي الكذب وتضليل المواطن العربي، بالإضافة إلى أن العناصر الإعلامية كانت لا تمتلك الرصيد التاريخي علمياً ونفسياً لأعمال وتحركات العدو والرد عليه بالمنطق العلمي المقنع، بل كانت تكرر كل طاقاتها كأبواق مديح أو ذم لهذا الشخص أو ذاك في الوطن العربي، حتى باتت أجهزة تأليه للشخصية «الفردية»، أكثر من كونها أجهزة إعلام يجب أن تخدم وتوجه الجماهير الواسعة وتسهم في زجها بمعركة الشرف، ولكن أجهزة الإعلام استقطبت المعارك الداخلية وتجاهلت معركتنا مع الاستعمار والصهيونية. وقد عكست مؤتمرات القمة العربية صورة ظاهرية من المتضامن العربي، نجحت إسرائيل في استغلالها، بالإضافة إلى بعض التصريحات العربية وإظهار الدول العربية في تضامنها هذا في شكل الدول المعتدية التي تبغى سحق إسرائيل وإلقتها في البحر، وبذلك تهيأ الرأي العام العالمي - وخاصة الغربي - لقبول مزاعم، إسرائيل بحقوقها في الدفاع عن النفس ورد العدوان قبل وقوعه.

ولقد دأب الزعماء العرب وأجهزة الإعلام على تأكيد القوة

العسكرية للعرب لأن: للعرب تفوقاً في السلاح الذي تم شراؤه
لهدف إزالة إسرائيل، وأن كفة العرب في ميزان الطاقة البشرية وفي
ميزان القدرة العسكرية هي الراجحة بدون شك، بقي أن تتخذ
الحكومات العربية القرار باستعمال الطاقة البشرية والقدرة
العسكرية هذه، لتصبح هي الراجحة أيضاً. إن الاستهانة بقوة العدو
قد فعلت في هزيمة يونيو أكثر مما فعلته قوة العدو نفسها فما كان
للعرب أن يستهينوا بقوة عدوهم لولا إسرافهم في الثقة بأنفسهم
إسرافاً بلغ حد الغرور وجعلهم غير قادرين حتى على مواجهة العدو
بالغضب الذي يستحقه. فالحرب ذروة من ذرا الشعور الإنساني
الجماعي بالعداوة، ومن ثم كان من نتيجة الاستهانة انتكاسة العرب
في يونيو ١٩٦٧، لأن العرب لم يدركوا تحديات العصر، ولا الأطماع
الأجنبية على اختلاف أنواعها أملاً في إبقاء الوطن العربي على
ما عليه من فرقة وتخلف طمعا في استغلال ثرواته وإبقائه في حالة
من التبعية المستمرة، فإذا تعاضم استقلال البلد العربي، تكون
الدسائس وأشكال التخريب السرية إلى حد وضع الانقلابات
الداخلية أو الحرب الأهلية كما حدث في لبنان. ولتؤكد ذلك إشارة،
دون تفصيل، نرجع إلى الفترة التي سبقت حرب يونيو ١٩٦٧
لنرى تشابك الأحداث المحلية والعربية والدولية وتداخلها، فهناك
محاولات إسرائيل لتحويل مجرى نهر الأردن في عام ١٩٦٣، ثم
تفاقم حرب اليمن التي لا يعرف الكثير أهميتها حتى الآن. وقيام

منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٥، وانتفاضة الضفة الغربية في ١٩٦٦، والصدامات السورية الأردنية والصدامات السورية الإسرائيلية ١٩٦٧/٦٦. ومع هذا التراكم الكبير في التناقضات المعقدة، وجدت منطقة الشرق الأوسط نفسها تجلس على كومة من الديناميت السياسي الجاهز للتفجير. ولقد جاءت شرارة التفجير سريعا عندما قامت إسرائيل بتشجيع ودعم أمريكيين بإشعال نار حرب الخامس من حزيران يونيو ١٩٦٧.

لكن الحق يقال إن الهزيمة العربية في يونيو ١٩٦٧ لم تكن فقط نتيجة للمؤامرات الاستعمارية الخارجية، فقط بل ربما تكون وبالدرجة الأولى نتيجة التفكك والتسيب الذي أصاب الأمة العربية داخليا، ونتيجة للقهر والديكتاتورية التي تمارسها السلطات الحاكمة على شعوبها في بعض الدول العربية، فمثلا في مصر انشغل عبد الناصر بمعالجة الأوضاع الداخلية ومنها تصفية هؤلاء الذين يعارضون التدخل المصري في اليمن. وفي الأردن انشغل النظام الأردني بالقضاء على القوى الوطنية واعتقال قيادتها التي كانت تسعى لإيجاد جبهة وطنية تقدمية، وقامت انتفاضات شعبية كبيرة في الضفتين الشرقية والغربية إثر الاعتداء على قرية السموع تندد بتخاذل السلطة، وعدم التزامها بتقرير السياسة العربية الدفاعية. ويندد المفكر قسطنطين زريق، فيقول:

«إن أولئك الذين ينتظرون أن تتحرر فلسطين بسرعة، أو أن يتم

محو آثار العدوان بعمل عسكري من قبل حكم قام بانقلابين في فترة أسبوعين في إحدى الدول العربية (المقصود بذلك العراق) أو من قبل دولة سرحت ٤ آلاف ضابط خلال أربع سنوات (سوريا) أو من قبل دولة أخرى ظلت تفاخر طيلة الوقت بأن لديها قوة فائقة لم تثبت جدارتها ساعة الامتحان (الجمهورية العربية المتحدة). إن الذين ينتظرون ذلك هم بلاشك أغبياء أو أنهم يخدعون أنفسهم لإيجاد وسيلة يهربون بها من الواقع والحقيقة».

. وفي المغرب وبعد الدستور الجديد في ١٩٧٢ ظلت عملية استبعاد الحرية والقانونية والدستورية والعدالة السياسية، لأن الحرية التي كان يحلم بها المواطنون بأن عهد الاستقلال سيحققها لهم، اختفت سواء في مجال الرأي والفكر والكتابة أو في مجال العمل والتنقل والاختلاط والتجمع والتمتع بالحقوق الضرورية للمواطنين كما يشير الدكتور سيد حامد النساج. وقد نبهت صحيفة العلم المغربية إلى ضرورة سماع الرأي الآخر والكف عن اضطهاد الحريات حيث تقول في عددها رقم ٨١٠٣ الصادر بتاريخ ١٩٧٢/٩/٤ :

«إن المشاكل التي يتخبط فيها المغرب لا يحلها اضطهاد الرأي، والحكومة التي تشغل نفسها بالاضطهاد عن حل المشاكل، إنما تتكبد السبيل القويمة لتزيد على المشاكل القائمة مشكلة أخرى هي كبت الرأي الوطني، وهي بذلك تعطي الدليل في الداخل والخارج على نموذج آخر من سياستها وهو اضطهاد الحريات العامة وعلى أنها

تخشى الرأى الوطنى الذى تجمهر ببعض مطالبه وبيعض آرائه، وعلى أنها تودّ أن تبقى فى سياسة برهنت الأيام على أنها سياسة فاشلة فلتصمت الصحافة أو تتكلم فإن الرأى العام يستطيع أن يتكلم بما لا يستطيع منعه رقيب ولا مصادرة».

ويستمر الحال فى المغرب من قهر ومصادرة واعتقال، وحتى عام ١٩٧٥ كانت معظم الكتابات تنوّه بفساد الحكم اللاديمقراطى، وتطالب بصفة دائمة بضرورة الحرص على تثبيت دعائم الديمقراطية ضماناً لحرية الفرد المغربى الذى عانى كثيراً من القهر والاعتراب داخل إطار المجتمع الذى يعيش فيه، والجماعة التى يتعامل معها، بحيث لا تطفى حرية الفرد، على حرية الجماعة. وهذا ما تؤكده صحيفة العلم المغربية، حيث تقول:

والذين يأملون فى حكم غير ديمقراطى، أو فى حكم اعتباطى يهد بعد نجاحه، لنظام ديمقراطى، إنما يسلكون بأصنافهم الثلاثة، سبيل مغامرة لن تحقق سلامة حكم ولا استقراره ولن تمنح الأمد الكافى لظهور نتائج ما قد يقوم به هذا الحكم اللاديمقراطى من أعمال. أن الأوان إذن أن نفكر بنضج فى الأساس الذى يجب أن يقوم عليه الحكم فى المغرب. ولن يكون هذا الأساس إلا الديمقراطية السليمة».

إننا نعيش فى عالم، شاعت فيه سياسات القهر والقتل، التى

تتبعها بعض الحكومات العربية، ففي بعض الدول التي تسودها أنظمة حكم، تدعى الشعبية وتمثل الشعب، في هذه الدول بالذات، طراً جواً من العزلة البعيدة بين الشعب والحكم. وبرغم أن ممارسة شئون الدولة في البلدان العربية، كانت على الدوام وقفاً على فئة قليلة، فلقد ظهر قدر من التطلع إلى ما يسمى بمشاركة الشعب، إلى حدٍّ ما، في النشاطات السياسية المتعلقة بمرحلة الانتقال السياسي، ولكن نصيب هذا التطلع، كان خيبة أمل تامة. فالبيروقراطية العربية، في النظامين الرأسمالي، والاشتراكي، خلقت طبقة انتهازية تبغى الخير لنفسها، وتتلون بمختلف الألوان، وتتحول بتحول الظروف. فإن كان الحكم ملكياً، تشكلت البيروقراطية على صورة حاشية تدفع وتمنع. وإن كان عسكرياً، ظهرت في هيئة ناصحين ومستشارين، وإن كان ديمقراطياً اشتراكياً، حولته إلى عقيدة مجمدة في قوالب وشعارات تكون هي من سدنتها، همها أن تعزل الحاكم عن الشعب، ومع هذا، فلا تزال القضية الاجتماعية مطروحة بدرجة واضحة ولا يمكن تجاهلها، لأن معظم البلاد العربية ما تزال تعاني في كثير من العلاقات الاجتماعية المتخلفة، ومن الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية، غير الإنسانية سواء بتأثير الطبقات الحاكمة التي ما تزال تضغط على قمة الهرم الاجتماعي، أو بتأثير بقايا نفوذ هذه الطبقات بعد عزلها من مراكز السيطرة السياسية أو بتأثير طبقات جديدة، ناشئة.

وتنتشر في بلاد «العالم الثالث»^(١) حيث الحكم الفردي هو القاعدة العامة التي لا توجد لها إلا استثناءات قليلة، أسطورة الحاكم الذي لا يعرف، وفي أغلب الأحيان يروجها النظام الحاكم ذاته، أو المتعاطفون معه، والمستفيدون منه، كما أن الحاكم نفسه قد يلجأ إليها في نهاية المطاف، حين لا يبقى في الإمكان إخفاء فضائح ما، سياسية كانت أو مالية أو جرائم إنسانية أو تصرفات إرهابية، عندئذ، تعلو الأصوات التي تعمل على نفي التهمة عن الحاكم وتلصقها بالمحيطين به كمجموعة من الأشرار، لا يكتفون بارتكاب جرائمهم بل يخفونها عن الحاكم ويصورون الأحوال دائماً بصورة وردية، وما داموا هم وحدهم الذين يستطيعون الوصول إلى الحاكم، فإن هذا الأخير يظل على غير علم بممارستهم التي تشوه صورته أمام الناس دون قصد منه، كما يقول الدكتور فؤاد زكريا إذ تنتشر أسطورة الحاكم الذي لا يعرف عندما يضطر أنصار الحاكم الفرد، إلى الاعتراف بوجود تناقض صارخ في تصرفاته. ويعجزون عن تفسير هذا التناقض فهو من جهة يبدو حاكماً وطنياً صامداً في وجه الأعداء يتبع سياسة تستهدف مصالح الشعب وخاصة فئاته الكادحة. ولكنه من جهة أخرى يسجن بلا حساب، ويعتقل

(١) في بلاد العالم الثالث، تكون سيادة ملامح البورجوازية الصغيرة هي الغالبة، وتمثل في التردد، والتقلب، ضيق الأفق، الهرب من الواقع.

بلا دليل، ويضرب بيد من حديد جميع معارضيه ولا يسمح لصوت بأن يرتفع إلا صوته وصوت حاشيته، وهو باختصار يفرض رؤيته دون أن يترك هذه الرؤى تأتى من القاعدة الشعبية وتتبع من حريتهم وقناعتهم.

وأحيانا يكون العكس، بأن تلصق كل الجرائم إلى الحاكم الفرد، أما الأعوان، فهم معذورون، لأن كل السلطات في يد الحاكم الفرد. ويرى الدكتور/فؤاد زكريا أن الأسطورتين متناقضتان وقع فيها شعبنا العربى، حيث يقول:

«ولكن المشكلة الحقيقية فى الأسطورتين لا تكمن فى تناقضهما فحسب، بل إنها تمثلان وهما كبيرا وقعت فيه شعوبنا العربية، وما زالت معرضة للوقوع فيه، والأدهى من ذلك أن الأسطورتين أصبحتا تقدمان وكأنهما من طبائع الأشياء، ومن ضرورات السياسة، وترددان وكأنهما محاولة لتفسير ظواهر تبدو غير قابلة للتفسير على أى نحو آخر، وأعنى بها: كيف يكون الحاكم وطنيا وطاغية فى الوقت ذاته؟ وكيف يكون التابع فاضلا، وشاهدا على الظلم». ولكن يجب العلم بأن الحاكم الصالح، الذى يخدعه رفاقه، أكذوبة كبرى لسبب بسيط، يتمثل فى أن الحاكم نفسه هو الذى يختار معاونيه وهو قادر على تغييرهم، ولولا أنه موافق على أفعالهم وعلى أسلوبهم فى التعامل، ما أبقاهم فى مناصبهم لحظة واحدة. ومعاونوه، إما أن يكونوا من طرازه، أو من طراز شبيه به والنظرة الفاحصة

للأمر تدلنا على أن الحاكم المتسلط يعرف كل شيء عن معاونيه، وعن انحرافاتهم وتجاوزاتهم، ولكنه يصمت لأنهم يخدمون أهدافه، أما إذا خالفوا أوامرهم فإن الملفات المحفوظة تخرج من الأدراج وتبدأ الفضائح، وهكذا فإن الحاكم هنا يعرف، ولكنه لا يستخدم معرفته لمنع الضرر عن الشعب، بل يوظفها من أجل إحكام سيطرته على معاونيه. ومن هنا تكون المصلحة الذاتية أقوى من مصلحة الشعب أو المجموع، وهنا يتحول الحاكم إلى طاغية، أقسى من الملوك، ويؤكد أرسطو هذا الرأي، فيقول:

«رسالة الملك الخاصة أن يسهر على أن أرباب الأملاك لا يصايون بأى ضرر فى ثروتهم، ولا الشعب بأى إهانة لشرفه. أما الطاغية فعلى الضد... لم يك لينظر فى الشئون العامة إلا إلى منفعته الشخصية. غرض الطاغية هو الاستمتاع، وغرض الملك هو الفضيلة. من أجل ذلك فى معرض الطموح يفكر الطاغية على الخصوص فى المال، وأما الملك فيفكر على الخصوص فى الشرف، وحرس الملك يتألف من المواطنين، وحرس الطاغية من الأجانب». ومن هنا، وعلى حسب قول أرسطو، نرى فى بعض البلدان العربية حكاماً أقسى من الملوك والطفاة، وليس خافياً أن بعضهم يستخدم حرساً من الأجانب، فهم على حسب قول أرسطو، حكام طغاة. فمن المسلمين من أباح دم المسلمين، ورتب لهم فى ساعات الشدة وأيام المحنة، من المأجورين لإزهاق أرواحهم، ونسف

منشأتهم. والعجيب أن هذا القتل لم تسلم منه فئة دون أخرى، فعاشت الشعوب في خوف من بطش حكامها فلم يخافوا على شيء، لأنهم لا يملكون أي شيء. والعجيب أن الاضطهاد والسجون شملت جماعات مختلفة المشارب، فالإخوان المسلمون عانوا منها، مثلما عانى منها الشيوعيون. فكان الفرع هدفاً لذاته. ولعل أول ما يمكن أن يلاحظ سياسياً، هو الفراغ الهائل لدى أجهزة الحكم العربية. فلقد وقع الحكم في بعض الدول في عزلة عن الجماهير الشعبية وأصبح يعيش وحده متقوقاً في واد والجماهير تنح وتجويع في واد آخر. فالنظام لا يفهم من الحكم إلا التحكم والسيطرة والاستبداد، ويقصر إدراكه عن أن يفهم أن مسئولية الحكم تنبع من إتاحة الفرصة للشعب كي يحكم نفسه بنفسه. ويمكن أن نضرب مثلاً من الغرب الأقصى، حيث يعلن الدستور الجديد، الذي أعلن على الشعب في مارس ١٩٧٢، تأكيداً لهذا القول، في الفصل التاسع والعشرين من الباب الثاني، كما أورده الدكتور سيد النساج: إن الملك أمير المؤمنين، والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها، وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامى حمى الدين والساھر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين، والجماعات والهيئات، وهو الضامن لاستقلال البلاد، وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة.

وكثيراً ما تنشأ الحركات الاجتماعية العدوانية، نتيجة إحساس

المواطن بالاضطهاد والامتهان أو الهزيمة إزاء السلطة الغاشمة، وتشكل هذه المشاعر وغيرها من مشاعر الإحساس بالنقص لدى المواطن الخلقية لكثير من الحركات العدوانية، وقد تكون تربيته الاجتماعية، وعاداتنا فيها من الإعاقة لتقدمنا كأمة، أكثر مما قد تعوقها السياسة. فنحن العرب، وكشخصية قومية، لها من الصفات النفسية والاجتماعية والحضارية ما يتسم بالثبات النسبي في بعض الصفات كالتواكل والسلبية وانعدام المبادرة، وهي سمات تكمن وراء العجز العربي الذي كشف عن نفسه على المستوى السياسى والعسكرى والاجتماعى فى معارك يونيو ١٩٦٧ وكتميز لشكوكها بالنسبة للقوميات الأخرى. ولنحاول، أن ندرس مكون هذه الشخصية القومية^(١)، ولنعرف تأثيرها ورد فعل النكسات عليها حتى يتسنى لنا دراسة إبداعاتها الدرامية السياسية، كانعكاس وكتعبير عن هذه الشخصية العربية في الظروف المختلفة.

وبرغم أن موضوع الشخصية القومية ليس من الموضوعات التي يتفق حولها الباحثون، إلا أن هناك شخصية عربية تعبر عن أمة عربية واحدة، كما يرى السيد يس حيث يقول:

(١) يرى الدكتور/ فرج أحمد فرج، أنه عند دراسة الشخصية العربية، يجب أن نرفض العودة بها إلى النمط القبلى الرعوى الزراعى ويجب أيضا ألا نفكر إلى نموذج غريب مستورد مقطوع الصلة بتاريخها وتراثها.

« إن الشخصية العربية تقوم على دعامتين أساسيتين : نمط أساسى للإنتاج نما وتطور فى البلاد العربية كلها وفق مراحل متشابهة. وبناء فوقى واحد أبرز عناصره الخبرة التاريخية المشتركة، واللغة العربية والترات الثقافى المشترك. وتتميز الشخصيات الإقليمىة المختلفة فى الوطن العربى، بحكم تميز التكوين الاقتصادى الاجتماعى لكل منها. بعبارة أخرى تفرد التاريخ الاجتماعى لكل شخصية إقليمية يكسبها سمات فريدة، لا توجد فى شخصيات إقليمية أخرى.

.....
فهناك سمات للشخصية المصرية، ليس ضروريا تواجدها فى الشخصية العراقية أو التونسية».

ومن هذا المنطلق يكون من الخطأ أن نعمم سمات الشخصية العربية، لأنها تختلف فيما بينها وفقا لاختلاف نمط الإنتاج السائد فى كل بلد عربى على حدة، بالإضافة إلى أن الممارسات السياسية والاجتماعية والحضارية فى مجتمع ما، هى التى تحدد فى التحليل النهائى نوعية الشخصية الإقليمىة، بعبارة أخرى، تحدد الأيدولوجية والثقافة السياسية البارزة، بالإضافة إلى طرق التربية الاجتماعية وأشكال السلطة فى المجتمع ورد فعل الأفراد تجاهها، كل هذه العوامل من شأنها أن تساعد على تحديد السمات الأساسىة للشخصية القومية. ويمكن القول، إن القيم التى يقوم عليها النظام السياسى فى الأمة العربية هى قيم سلفية مغلقة، لا مستقبلية مفتوحة،

بمعنى أن التخطيط غير وارد في حياتنا العربية وأنا كثيراً ما نلجأ إلى الماضي عند النكسات، وأخيراً يأتي حكمنا على الأشياء من خلال العرف والعادات والكتب المقدسة، فقيمنا فورية لا منهجية. فسريراً ما نتحمس لبعض القضايا وسريراً ما يفتقر الحماس متكئين على الأحلام وليس على الواقع، وعليه فكثيراً ما تتناقض تصرفاتنا مع أهدافنا، لأننا ننظر إلى الأمور بمنظار قريب وبشكل مطلق. لكن من المسلم به أن الهدف الوحيد مهمها انتابه من ذبذبات يظل إطاراً جوهرياً من إطارات التنمية في الوطن العربي، ... ، وأن الوحدة - هدفاً وأمثلاً - تمثل حقيقة موضوعية تنعكس في تراث تاريخي وسيكولوجي حتى في الفكر والوجدان والتراث الحى والمصير المنشود، ولكن هذا لا يمنع التيار الحضارى الواحد الذى يمكن أن نصفه بكلمات قليلة، والذي يتمثل فى الاهتمام بالقضايا المصرية الواحدة، وعلى رأسها مثلاً القضية الفلسطينية، ولكننا لا نريد أن يقتصر العمل المسرحى والفنى، خصوصاً المسرح السياسى العربى، على السياسة وحدها، لأن بناء المستقبل العربى لا يكون عن طريق السياسة وحدها، بل عن طريق بناء الإنسان الحضارى وفى رأس اهتماماته الشوق إلى الحرية والعدالة الاجتماعية ومحاربة الاستعمار ومنع الاغتراب الاقتصادى الذى يعيشه المواطن الكادح، وقبل كل ذلك النظر إلى المسألة الفلسطينية، بما يتناسب والشهامة العربية. ويجدر بنا الآن، أن نشير إلى موقف بعض الدول العربية، من القضية

الفلسطينية، في فترة الانتكاسة العربية بعد يونيو ١٩٦٧. ففى الأردن: فقد صرح الملك حسين، في ١٩٦٦/١١/٢٥ أنه: بالنسبة لقضية الفدائيين فموقفنا نابع من مؤتمرات القمة العربية، وتعليمات القيادة الموحدة، فلو كان إرسال الفدائيين سياسة عربية، فلماذا لا ينطلقون من سيناء وغزة وسوريا.

أما مصر، فموقفها يتلخص، في أنها رأت ضرورة الإعداد وحشد جهود الأمة العربية لخوض معركة مصيرية ضد إسرائيل، كذلك فقد أيدت مصر صيغة منظمة التحرير الفلسطينية بدرجة أكبر وأوضح، عن صيغة فتح البدائية.

أما سوريا، فقد أيدت منظمة فتح تأييداً كاملاً، بل وزودتها بالمدد والعون المتنوع، وأيدها إعلامياً، بأن أذاعت بلاغاتها من إذاعة دمشق بشكل مستمر، ولا يمكن إخفاء أن سوريا كانت تتحرك في تأييدها لفتح والعمل الفدائي من واقع مناداتها بشن حرب تحرير شعبية ضد إسرائيل. أما الجزائر، ومن خلال تجربتها الذاتية التي خاضتها في حرب التحرير الجزائرية، فقد رأت أن الطريق، هو شن حرب العصابات، ومن هنا كان دعم الجزائر الكبير لفتح، والسماح لها بافتتاح مكتب في الجزائر العاصمة.

أما لبنان، فلم يكن موقفها حماسياً بل إنها رأت أن أعمال فتح الفدائية سوف تخلق أزمات على الحدود في أوقات غير مواتية للعمل العربي، وتنتزع المبادرة من الدول العربية.

وقد قامت لبنان بعمليات مطاردة وقمع ضدّ الفدائيين الفلسطينيين، ودورياتهم العائدة من الأرض المحتلة، بل وقامت بتعذيب بعض الفدائيين حتى الموت، مثل الفدائي الفلسطيني طلال كعوش.

وعلى هذا فلقد أثبت مسار القضية الفلسطينية في الساحات العربية والدولية أن المساحة التي تفصل بين الرفض العربي للاعتراف بشرعية الصراع العربي الإسرائيلي، كصراع مصير ووجود، ورفض مواجهته، وبين القبول أو الوصاية العربية الدائمة سياسياً قد أتاح الفرصة، لقوى دولية كبيرة، للنفوذ إلى المنطقة وإحكام سيطرتها، ومن هنا خسر العرب وحدتهم وتضاربت الآراء حول العمل الفدائي، فلم تكن فلسطين وحدها كأرض مقسمة بين عرب ويهود، بل إن القضية الفلسطينية، قد قسمت، بين الأيديولوجيات العربية، فتميعت القضية الفلسطينية بواسطة العرب أنفسهم.

وثمة رأى يرى، أن على العرب العمل في مجال القضية الفلسطينية، في خطين متوازيين أولاً: العودة إلى إحياء قضية تحرير فلسطين، والخطوة الأولى في هذا السبيل تكون بتحرير ممثلي الشعب الفلسطيني من الأحضان والوصاية العربية، وبتحرير قضية التحرير من النفوذ العربي ذاته. وثانياً: التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي تعاملًا واقعيًا لأن حرب يونيو التي «انتصرت فيها

إسرائيل»^(١) انتصاراً كبيراً، سيطرت فيه خلال ستة أيام، على أرض

(١) إنه من الأنسب أن نلخص الموقف العام للحكومة الإسرائيلية بالنسبة لمستقبل الأرض العربية المحتلة، حتى نهاية عام ١٩٦٧، بما يأتي:
(أ) رفض العودة إلى خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩، (أي رفض الانسحاب كلياً من الأراضي العربية المحتلة).

(ب) اشتراط إجراء مفاوضات صلح مع الدول العربية قبل أي انسحاب من «أراض» عربية محتلة.

(جـ) المطالبة «بحدود آمنة» مع الدول العربية تكون مواقعها في مكان ما بين خطوط وقف إطلاق النار الحالية، وخطوط الهدنة عام ١٩٤٩.

(د) اعتبار مدينة القدس، غير قابلة للمفاوضة وضماً - وقد ضمت فعلاً - إلى الأرض العربية التي احتلت في عام ١٩٤٨.

(هـ) اعتبار مرتفعات الجولان تقسم من إسرائيل ووجوب ضمها إليها.

(و) المطالبة بأن تكون الحدود الآمنة الجنوبية لإسرائيل على بعد عدد معين من الكيلومترات من قناة السويس بحيث يضم قطاع غزة وشرم الشيخ إلى إسرائيل ومرور سفنها في قناة السويس.

(ز) ضم بعض أقسام الضفة الغربية لنهر الأردن إلى إسرائيل وتشجيع قيام كيان فلسطيني في الأرض المتبقية، من الضفة، على أن يكون الكيان تحت سيطرة إسرائيل عسكرياً وخارجياً.

(ح) عدم البحث في أي حل لمشكلة اللاجئين العرب إلا في نطاق مباحثات إقليمية ودولية وبعد اتفاق صلح.

(ط) عدم القبول بأي حل أو تسوية، من شأنها أن تؤثر بأي شكل من الأشكال على أمن وسلامة إسرائيل.

(ي) المحافظة على بناء إسرائيل دولة يهودية، وذلك بعد أن احتلت أراضٍ يقيم بها سكان عرب كثيرون.

فلسطينية، وسورية ومصرية، تعادل خمسة أضعاف مساحة إسرائيل منذ عام ١٩٤٨، لم تؤدّ إلى حسم التناقض مع الفلسطينيين الذين فقدوا - نتيجة الحرب - كامل وطنهم، «وازداد عدد النازحين»^(١) إلى (٤٠٠ ألف) نازح جديد، فلقد أدّى احتلال اليهود لأرض عربية جديدة، إلى تعزيز موقف الفلسطينيين في التناقض العربي، وزاد الترابط العضوي بين عروبة وفلسطينية القضية، وتوسيع الدعم السوري للعمل الفدائي الفلسطيني، وشاركت جميع الدول العربية في هذا الدعم وزاد التفاف الجماهير العربية حول القضية خصوصاً بعد نكسة يونيو ١٩٦٧.

وبرغم كل شيء، وبالنظر إلى الجدول التالي، وعلى أى مقياس لا يمكن أن يتحول قتل البشر ونفيعهم من موطنهم وهدم بيوتهم وتركهم في العراء فريسة للجوع والمرض في الصحراء أو معسكرات الاعتقال أو معسكرات اللاجئين، فليس من الممكن طبقاً لأية وجهة نظر أن يتحول هذا كله إلى حقيقة، ربما من خلال وقفة عربية، تؤيد الانتفاضات الفلسطينية، وحقهم في تقرير مصيرهم.

(١) عندما صدر وعد بلفور كان عدد العرب الذين يعيشون في فلسطين يمثلون حوالى ٩٣٪ من مجموع السكان، والجدول الآتى يبين عدد السكان العرب الفلسطينيين النازحين في البلاد العربية، والنسبة المئوية لكل بلد. من واقع المجموعة الإحصائية الفلسطينية ١٩٨١، المكتب المركزي للإحصاء، التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، بدمشق، ص ٣٠.

النسبة المئوية	عدد السكان	مكان الإقامة
١٨,٧	٨٣٣,٠٠٠	الضفة الغربية
١٠,١	٤٥١,٤٠٠	قطاع غزة
١٢,٤	٥٥٠,٨٠٠	فلسطين المحتلة قبل ١٩٦٧
٢٥,٩	١,١٤٨,٣٣٤	الأردن الضفة الشرقية
٥,٠	٢٢٢,٥٢٥	سوريا
٨,٠	٣٥٨,٢٠٧	لبنان
٦,٧	٢٩٩,٧١٠	الكويت
,٥	٢٠,٦٠٤	العراق
,٦	٢٣,٧٦٩	ليبيا
١,٢	٤٥,٦٠٥	مصر
٣,٠	١٣٦,٧٧٩	السعودية
,٨	٣٦,٥٠٤	الإمارات العربية
,٥	٢٤,٢٣٣	قطر
١,١	٥٠,٧٠٦	باقي الدول العربية
٢,٣	١٠٤,٨٥٦	أمريكا
٣,١	١٤٠,١٦٦	باقي دول العالم
٩٩,٩	٤,٤٤٧,١٣٨	المجموع

والحقيقة أننا لسنا بصدد الحديث التفصيلي عن مأساة فلسطين. فهذا دور رجال السياسة، ولم أدّع أنني واحد منهم، لكن وجب الإشارة إلى الانتفاضات العربية الفلسطينية، والتي تحمّل ثمنها الفلسطينيون وحدهم، مثل انتفاضة حريق المسجد الأقصى، في أغسطس ١٩٦٩، ومظاهرات تأييد العمل الفدائي أثناء صدامات ١٩٧٠ - ١٩٧٣ في الأردن ولبنان وانتفاضات يوم الأرض المتكررة سنوياً، منذ عام ١٩٧٥، وإن كانت هذه الانتفاضات الفلسطينية موجهة أساساً ضد الاحتلال الصهيوني للأرض العربية، فتمة انتفاضات بل مذابح عربية بين الفلسطينيين، والأردنيين في صيف وخريف عام ١٩٧٠، المسماة «بأيلول الأسود» حيث وقعت اشتباكات منذ شهر يونيو في شمال عمان بين جماعة الفدائيين المنتمين للجهة الشعبية لتحرير فلسطين، وقوات الصاعقة، ثم امتدت إلى العاصمة حيث استمرت إلى أن وافق الملك حسين، على قبول طلبات الفدائيين، ولكن سرعان ما عادت الفتنة إلى الانطلاق، وعادت الاشتباكات والمشاكل، وأوفدت جامعة الدول العربية لجنة رباعية، لإجراء مباحثات مع قادة المقاومة والملك حسين. وانتهت المفاوضات بتوقيع اتفاق بين المقاومة والملك، غير أن الاشتباكات عادت مرة أخرى وأغلقت الموانئ والمطارات، وتحرك الأسطول السادس في البحر الأبيض، وأرسل الملوك والرؤساء العرب المجتمعون في القاهرة، لبحث المأساة وفدّاً، برئاسة الرئيس جعفر غيرنى، وتوصل

الملوك والرؤساء إلى اتفاق بين حكومة الأردن والمقاومة عرف باسم «اتفاق القاهرة» ولكن لم يستمر الاتفاق طويلاً، فسرعان ما تفاقمت الأحداث بين الطرفين وانتهى، بالتخلص من عناصر المقاومة الذين كانوا يتركزون في الأردن. وقد ترتب على هذا سحب القوات العراقية المتمركزة في الأردن، مؤدية بذلك إلى انهيار الجبهة الشرقية.

ويبدو أن الواقع العربي، واقع مبني على الخلاف، لا الاتفاق، فثمة خلاف عربي، حول خطط العمل الفدائي، وثمة خلاف عربي حول موقفهم من القضية الفلسطينية، لانتهاج بعض الدول العربية إلى معسكرات متنافسة، وثمة خلاف عربي بين العرب أنفسهم والفلسطينيين. ليس هذا فقط، بل ثمة خلافات بين منظمات المقاومة الفلسطينية ذاتها، فلقد جاءت صراعاتها، وفقاً لأيديولوجياتها في هذه الفترة، لتجعل المناخ ملائماً تماماً لإسرائيل كي تقوم باعتدائها المتكررة، فالمنظمات الفلسطينية صورة عن الأحزاب العربية، وفي قياداتها من يسوس القاعدة، بنفس الطريقة التي يسوس بها بعض الحكام العرب أمتهم.

غير أن موت عبد الناصر جاء كحدث عميق في سبتمبر ١٩٧٠، وأدى إلى ردود فعل رهيبية وقاسية في العالم العربي خاصة، فقد كان عبد الناصر دون شك «رمز» تحويل خطير في الصراع العربي الإسرائيلي. فالذين أحبوا عبد الناصر والذين كرهوه على السواء

- لن يجدوا مفرًا- وهم يؤرخون ويحللون أبعاد المشكلة الفلسطينية، من أن تنقسم المشكلة قسمة حاسمة إلى مرحلتين: قبل عبد الناصر، وبعد عبد الناصر.

أما عن مواقف الدول الكبرى بالنسبة للقضية الفلسطينية، فالملاحظ أن تاريخ هذه الفترة من مشكلة فلسطين، هو تاريخ معقد أشد التعقيد، حيث الطابع المميز لها في العلاقات الدولية، هو الخلافات المستمرة، في صفوف العرب، وحالات التحول المتكررة من جانب البريطانيين والأمريكيين، ثم تأق الصورة السوفيتية لتجعل تاريخ هذه الفترة من أعقد الأمور، حيث لا توجد دراسة جادة تعرضت لموقف السوفيت من مشكلة فلسطين في هذه الفترة إلا وأحجمت عن تقديم علمي للصورة السوفيتية، بالإضافة إلى تزايد «هجرة اليهود»^(١) السوفيت إلى الوطن المحتل.

ولم يحدث في أي مرحلة، أن انتقلت العلاقات الأمريكية السوفيتية إلى حد الصراع الدولي حول فلسطين، وكانت إحدى

(١) ينص قانون العودة الصادر في ٥ يوليو سنة ١٩٥٠، وهو يعطى لكل يهودي في العالم حق الهجرة إلى (إسرائيل) بلا قيد أو شرط، بل إنه ينص في المذكرات التفسيرية الصادرة معه على أن هذه الهجرة ليست حقا، وإنما هي واجب على اليهود، ويطبق هذا القانون ما ورد في إعلان قيام الدولة، بتاريخ ١٥ مايو ١٩٤٨، الذي تسميه إسرائيل «وثيقة إعلان الاستقلال» الذي ينص على أن «الدولة الإسرائيلية ستفتح أبوابها لهجرة اليهود المنتشرين في كافة أنحاء العالم».

أدوات المنافسة هي النفوذ في محيط قضية فلسطين وليس داخل القضية ذاتها. ولذلك يلاحظ أن القطبين الدوليين اشترطا بشكل أو بآخر على الدول العربية أعضاء هذا المحيط أن لا تفهم إحداها تأييد أى من القطبين على أنه تأييد لتحرير فلسطين، ولكن يمكن استخدامه في إطار تحريك القضية الفلسطينية. معنى هذا أن قضية فلسطين، لم تكن أبداً محل صراع بين القوتين العظميين، ولكن ما كان مطروحاً وسيظل على ما أعتقد هو التنافس داخل إطار «القضية الفلسطينية» في المجالين العربى والدولى.

ولكن لا يفوتنا أنه من المؤكد أن المصالح الغربية والأمريكية في الشرق الأوسط، وهى مصالح هائلة، تتركز حول ثروات البترول العربى والاستثمارات الاقتصادية فى إسرائيل، تواجه أكبر الأخطار من جراء نمو قوى التحرر الوطنى، سواء فى فلسطين، أو الأمة العربية بشكل عام، فأصبحت حركة التحرر العربى، خصوصاً بعد نكسة يونيو ١٩٦٧ معنية أساساً بقضايا التحرر القومى وظهرت النزعة القومية كنوع من الوعى القومى يتركز فى التفوق والهيبة والقوة والسيطرة، فقد كان من الطبيعى أن تراجع الشئون المحلية وأن تحتل المرتبة الدنيا، ويمكن سحب هذا الواقع على الأقطار العربية معظمها، ولكن بدرجات متفاوتة.. ويبدو ذلك واضحاً فى المؤتمرات والتوصيات التى اتخذتها مختلف الهيئات والتنظيمات فى الوطن العربى خلال مؤتمراتها الدورية والسنوية، إذ أن جميع

التوصيات والمقررات ذات سمات شمولية عامة تطمح إلى التحقق على المستوى القومى.

وفجأة وبعد طول انتظار انطلقت شرارة العبور واكتسح الجيش المصرى العظيم الحصون والاستحكامات التى أقامتها التكنولوجيا الإسرائيلية^(١)، وفرّ وأسر وقتل الكثير من الإسرائيليين التكنولوجيين العلميين والعصرين وانقلب ميزان القوى، وتغيرت نظرة الرأى العام العالمى وتراجع من تنذر بسلبيات العرب وضعف الجندى المصرى وأصبح الجميع يتغنى بإيجابيات الشخصية المصرية وثرائها وجسارتها وأن ما حققه فى أكتوبر هو سمة تميزه منذ أقدم العصور؛ لأننا أصحاب حق، ويؤكد الرئيس السادات بقوله: «إن حربنا لم تكن من أجل العدوان ولكن ضدّ العدوان، ولم تكن فى حربنا خارجين على القيم ولا القوانين التى ارتضاها مجتمع الدول لنفسه وسجلها فى ميثاق الأمم المتحدة الذى كتبه الشعوب الحرة بدمائها بعد انتصارها على الفاشية والنازية، بل لعلنا أن نقول إن حربنا شرارة للحرب الإنسانية ضد الفاشية والنازية. ذلك أن

(١) لقد تغير الوضع بعد عبور أكتوبر فكثيراً ما تفاخرت إسرائيل بتقديمها التكنولوجى الهائل، وأن المجابهة تمت فى يونيو بين عدو متقدم تكنولوجياً يمتلك تنظيمياً اجتماعياً يتسم بالعقلانية والكفاءة سمح له بحشد موارده وتعبئة طاقاته إلى أقصى درجة ممكنة، وبين الجانب العربى الذى ظلّ يمثل نمط الأقطار المتخلفة التى لم تسير موجات التحديث ولا إنجازات العلم والتكنولوجيا إلا بصورة جزئية وبقدر محدود.

الصهيونية بدعاؤها العنصرية وينطق التوسع والبطش ليست
إلا تكراراً هزئياً للفاشية والنازية يثير الازدراء ولا يثير الخوف،
ويبعث على الاحتقار أكثر مما يبعث على الكراهية».

ويمكن القول إن ما حدث في يونيو ١٩٦٧. وما حدث في أكتوبر
١٩٧٣ من انتصار، أدى إلى العديد من التساؤلات حول العالم
العربي ومكوّن الشخصية العربية وإعادة النظر في تركيبها ودراسة
فاعلية الشخصية القومية العربية التي حققت نصر أكتوبر على
المستوى العسكري والسياسي والتكنولوجي.

ونرى ضرورة التوقف عند نهاية السبعينات لأنها الفترة التي
تنتهي عندها الدراسة تاريخياً وما أفرزته هذه الفترة الحضارية منذ
نكسة يونيو ١٩٦٧ حتى نهاية السبعينات من تراكمات وتناقضات
عربية داخلية وخارجية أدت إلى نكسة يونيو مع طرح أسباب
النكسة ونتائجها من وجهات النظر المختلفة، وأثر العامل الديني
وتضارب الآراء حول دور الدين في واقعنا الحضاري العربي، ثم
دراسة التفسخ العربي والفوقة بين الدول العربية خضوعاً
لأيديولوجياتها وارتباطاتها الخارجية ومصالحها الذاتية، ثم دراسة
الجانب العسكري وأثره في هزيمة يونيو، ودور أجهزة الإعلام في
تضخيم صورة الذات العربية، مع دراسة الجوانب العلمية
والتكنولوجية وأثرهما في الحرب والنصر وأثر التخلف العلمي
التكنولوجي العربي، ثم التركيز على تحليل مكون الشخصية العربية

وسماها، ثم دراسة موقف الأمة العربية من القضية الفلسطينية مع دراسة موقف الفلسطينيين أنفسهم بمنظراتهم العديدة والمختلفة نحو القضية. ثم يأتي موت عبد الناصر ليكون وقع الصدمة قاسياً على العالم العربي. بعدها يحدث العبور العظيم في أكتوبر ١٩٧٣ ثم معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في مارس ١٩٧٩ مع ما يصاحب كل ذلك من علاقة بين السلطة وأجهزة الحكم في الوطن العربي وشعوبها، وهو ما نطلق عليه قضية الديمقراطية أو أزمة الحرية في الوطن العربي، ممثلة في دور الكتاب والمثقفين في هذا الواقع سلبيًا وإيجابيًا ودورهم في التعبير عن هذا الواقع العربي بكل ملاساته، منه استمدوا موضوعاتهم المسرحية وأشكالهم الفنية؛ لأننا في قراءتنا لأدبهم لابدّ وأن نضع في تصورنا النظم الموجودة والعلاقات القائمة والجو الثقافي السائد والصراعات المتطاحنة ولون الفكر المسيطر وقضية الحرية وموقف الرقابة وما إلى ذلك مما يكون البيئة أو المحيط أو ما نسميه حركة المجتمع على المستوى الواقعي، في السياسة والاقتصاد وفي تركيبة الطبقات الاجتماعية.

وسندرس في الفصل التالي، أثر النكسة ومتناقضات الواقع العربي في كتاب المسرح السياسي الذين حاولوا تفسير أسباب الهزيمة العربية من خلال عملية النقد الذائقي والتي كانت أشبه بالمحاكمات القومية. والمفكر أو رجل المسرح مدعو لأن يفكر في مشاكل وطنه ولا يعفيه من هذا التفكير، أنه ليس سياسياً. ومن هذا

كانت ضرورة دراسة المسرح السياسى وأشكاله المختلفة فى الوطن العربى من نكسة يونيو ١٩٦٧ حتى نهاية السبعينات من منطلق أن الكلمة والبارود ملتزمان التحاماً قوياً فى الأزمات والنكسات، وأن المسرح السياسى إفراز لواقع حضارى.